

# تقرير أمريكي يطالب باستخدام القوة المسلحة

## لإرغام سوريا على الانسحاب من لبنان!



□ بشار الأسد  
يتخفي المنافقون وراء صورته



□ شاون  
يريد الاحتفاظ بالجولان!

أو يرجئ للمرحلة الثالثة من الانسحاب (وموعدها المقرر هو يوم الجمعة القادم ٢٢ يونية) علاوة على تأجيل قضايا جمهورية مثل القدس واللاجئين.

وها هو رئيس الأركان الإسرائيلي شاول موفاز يوجه الآن التهديدات باستخدام الدبابات وطائرات الهليكوبتر ضد الفلسطينيين إذا فكروا في الاحتجاج على استمرار الاحتلال.

وسوف تصل وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى المنطقة يوم ٢٧ يونية الحالي لكي تضغط على الجانب الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات.

### المساندة العربية

المؤتمرات الأمريكية - الإسرائيلية ضد سوريا ولبنان وفلسطين.. مقروعة وليست جديدة، وإن كان من المنطقي أن تشتد المؤتمرات ضد سوريا هذه الأيام.

وكل ذلك يتطلب مساندة عربية كاملة لسوريا، ودعم موقفها التفاوضي وتمسكها بالثوابت الأساسية في

سوريا. وهناك ملاحظة مهمة في هذا الشأن:

قبل استكمال عملية التثبيت من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني.. وقبل المطابقة بين الخرائط وخط الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل.. كنان من الواضح أن السكرتير العام للأمم المتحدة متعجل، وفي استعجاله لإعطاء «براعة ذمة» و«خلو طرف» لإسرائيل.. أسرع لكي يعلن أن القوات الإسرائيلية انسحبت بشكل كامل من جنوب لبنان تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن، وأنه «مسزور» بذلك!

الحكومة اللبنانية تؤكد أن القوات الإسرائيلية ما زالت تحتل مواقع داخل أراضي لبنان، ووصف الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني.. الموقوف بأنه يشكل «عمليات قضم سافرة» للتراث الوطني.

ولا يسعى لبنان إلى مواجهة مع الأمم المتحدة، ولكنه لا يقبل بالانسحاب ناقص، على حد تعبير الرئيس اللبناني إميل لحود.

### أين اللياقة؟

ولوحظ أن المبعوث الدولي «تيري رود لارسن» انتهك قواعد اللياقة الدبلوماسية في تعامله مع المسؤولين اللبنانيين، كما لوحظ أنه كان ينقل إلى كوفي عنان معلومات ناقصة، وأنه كان على تنسيق مباشر مع إسرائيل، خاصة المساعد الرئيسي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، ويدعى داني ياتوم، كما كان يتسوق مباشرة مع الإدارة الأمريكية.

رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك يعرض مشروع «اتفاق سلام» على الفلسطينيين.. يقضى بضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل وبقاء المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية.

رئيس الوزراء الإسرائيلي يريد من الرئيس الفلسطيني عرفات أن يشطب

## حتى لا يظل حزب البعث مجرد تجمع الانتهازيين والمنافقين والمنتفعين

### اختيار الحكام.. كيف؟

التقرير السياسي الذي قُدم إلى المؤتمر القطري لحزب البعث يؤكد على مبدأ «الديمقراطية الشعبية» ويرى أن «الجبهة الوطنية التقدمية» من العوامل المهمة في تعزيز الجبهة الداخلية. غير أن هذه «الديمقراطية الشعبية» تتطلب إقامة تعددية سياسية وفكرية وحزبية بلا قيود، وعلى أساس الاختيار الحر، والسيادة الكاملة للدستور والقانون، وهنا تفتقد فكرة «الحزب القائد»، لأنه لا يوجد «حزب قائد» إلى ما لا نهاية.

كما يجب إتاحة فرص متكافئة لكل الأحزاب السياسية للتعبير عن رأيها وفتح الباب للعمل السياسي في كل المجالات والميادين.

ولم يعد العصر يسمح باستمرار الأنظمة الشخصية أو حكم الفرد الذي تجسد فيه «أمانى الأمة».

وإذا كان ثمة جيل جديد.. تحنوه رغبة شديدة في الانفتاح والحاق بلاده بشبكة التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات.. فإن فكرة «الحزب الحاكم القائد»، وحكم الفرد والنظام الشخصي.. سوف تشكل عائقاً كبيراً أمام أي تطور جذري حقيقي.

واستمرارية السياسة لا تقتضى

ممزق بالجراح وفاقد للقدرة على الإنجاز..

وقد عصفت الانتخابات في الحزب بالكثير من القيادات التي كانت ترى نفسها «تاريخية» وغير قابلة للعزل أو للسقوط، كما عصفت بالكثير من المنافقين الذين حاولوا أن يتخفوا وراء صورة «بشار الأسد» كما لو كانوا من أهل التغيير والتجديد.. حتى يظل الحزب مجرد تجمع للانتهازيين وقناصي الفرص والمنتفعين.

### لامبالاة واتكالية

التقرير التنظيمي الذي تم تقديمه إلى المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث السوري يشير إلى ضرورة التركيز على مكافحة الفساد والاستمرار في حملة الشفافية والمحاسبة.

وهنا نلاحظ أن عدد المفصولين من الأعضاء «الأنصار» في الحزب، منذ المؤتمر القطري الثامن حتى نهاية شهر إبريل الماضي، بلغ ٢٥٠ ألف عضو، والمفصولين من الأعضاء حوالي ١٥ ألف عضو.

ويعترف التقرير التنظيمي ببيروز

ظاهرة اللامبالاة والاتكالية وضعف الشعور بالمسؤولية لدى عدد من أعضاء الحزب.

ومن النقاط ذات الدلالة في التقرير التأكيد على ضرورة مواصلة العمل من أجل إبتدلال القضاء ومبدأ سيادة القانون.

والخبراء السوريون يرون أن الوضع الاقتصادي يواجه مشكلات استنزاف الموارد المائية بشكل جائر في تنفيذ خطط زراعية حثاسة تكلف الخزائن مبالغ طائلة، ومشكلات استنزاف مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، والحاق الضرر بالقطاع الخاص الصناعي، والتراجع في نشاط القطاع المشترك، وتفاقم ظاهرة البطالة المقنعة، وتدني الخدمات التعليمية والصحية، وتخلف الاتصالات والتكنولوجيا، والعجز عن جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

الصراع مع إسرائيل، خاصة الإصرار على الانسحاب الإسرائيلي إلى خط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. كما تحتم الضرورة التاريخية مساندة لبنان ومساعدته على تصفية آثار الاحتلال الإسرائيلي.

### الجبهة الداخلية

ولكن على سوريا أيضاً أن تساعد نفسها بدعم الجبهة الداخلية والتماسك الداخلي.

حتى أصدقاء حزب البعث السوري يؤكدون أن الحزب «قد تخلخل بنيانه وشحب دوره القومي وتضاوت قدراته ومشروعيته، بعد أن عاش سلسلة من الأزمات الفكرية والسياسية والتنظيمية، فترقت تنظيمه الأصلي وهدت بنيانه العقائدي وجعلته تيارات مصطرعة، وأخذته لعبة السلطة إلى القوات المسلحة، فأصبحت البنادق أهم من المبادئ، وأخرجت منه مجموعات هائلة من مناضليه المميزين وكادراته الفعالة، وشردت العديد من قياداته، حتى غدا أقرب ما يكون إلى جسد

ضرورة استمرارية الحكم داخل أسرة واحدة.

وإذا كانت هناك رغبة في إطلاق تيار التحديث في بلد من البلدان، فإن ما يجب تصديقه هو النظام السياسي وأسلوب الحكم.

والرد العربي على التجديبات، والمشروع القومي النهضوي العربي، وتطوير الخطاب الإسلامي، لفضح «زيف وابعاءات وأباطيل الحملات المغرضة التي تستهدف سوريا والعرب» وتنمية الشعور بالمسؤولية، كل ذلك يحتم تطوير النظام السياسي ليكون عقلانيا وحضاريا وديمقراطيا يركز على الابدئية الأولى.

حق الشعب في اختيار حكامه ويمثليه في حرية تامة وبعبء عن أي ضغط أو إكراه وتدعيم الحياة الديمقراطية في حزب حاكم وتخليصه من السلبيات والشوائب يتطلب ديمقراطية في المجتمع.

ولا يمكن الحديث عن مرحلة وشابة معطاة، ما لم يتجدد شباب الفكر السياسي بحيث يتحرر من عبادة الفرد أو المغالاة في دور الفرد في التاريخ، ويتحرر من عقلية النوصاية على الآخرين. وهوس احتكار الحقيقة والصواب.

وقد ناضلت شعوب كثيرة وقدمت تضحيات في صراعها ضد الأنظمة الملكية إلى أن نضحت في الإطاحة بها. وكان النظام الجمهوري هو جلم الجماهير الثائرة لأنه يمثل قفزة كبرى على طريق الديمقراطية ولأنه ينهي احتكار أسرة واحدة للحكم ويحصره في نسلها.

وقد يكون أبناء الحكام.. أنكباء وموهوبين وعاقرة ومخلصين للوطن، ومستوعبين للجوانب الإيجابية في تراث الآباء، ومستعدين لحمل عبء أمانة ثقيلة.

كل ذلك قد يكون صحيحا. ولكن تقدمهم لتولي المسؤولية سواء في حياة الآباء، أو بعد رحيلهم ينسف تماما فرص المواطنين الآخرين، في التقديم لحمل المسؤولية نفسها، كما يحكم على أجيال بكاملها بالعقم السياسي، بحيث يقتصر دور هذه الأجيال على دق الطبول لكل حاكم جديد.